

الحق في التعليم الأراضي الفلسطينية المحتلة

إياد الرياحي - باحث مؤسس

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

مقدمة:

النظام التعليمي في فلسطين

مر النظام التعليمي الفلسطيني وفرص الالتحاق به في مراحل عديدة مختلفة، وفي ظل تحديات جمة على عدة مستويات أساسية أهمها الاحتلال، الفقر، نقص التمويل الحكومي للعملية التعليمية، والتجاذبات والأجندة السياسية للممولين الدوليين. إضافة إلى تعدد جهات الاشراف على النظام التعليمي بدأ من الحكومة الفلسطينية بعد العام 1994، إضافة إلى النظام التعليمي في القدس المحتلة، والذي تتحكم فيه سلطات الاحتلال، والجهة الأخرى وهي وكالة الغوث الدولية التي تقدم خدماتها التعليمية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة إلى المدارس الخاصة، سواء تلك الدينية أو تلك التي استثمر فيها القطاع الخاص حديثاً.

هذا التقرير يعطي فكرة عامة عن الحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية، ويركز بشكل كبير على القضايا التي تعيق ممارسة هذا الحق، حيث إن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة تلتزم بخطتها التنموية بإدراج الحقوق الأساسية لمواطنيها، لكن ليس بالضرورة أن ينعكس ذلك على السياسات العامة، وتخصيص الموازنات والأعمال التي تؤدي إلى تحقيق تلك الحقوق. فعلى سبيل المثال توفر الحكومات المدارس العامة وتمولها، لكن في الوقت نفسه تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم. ويتوافق ذلك عادة مع ضعف الخدمات والبنى التحتية الموجودة في المدارس الحكومية لناحية اكتظاظ الصفوف ونقص

المعلمين، وغياب الأنشطة اللامنهجية. وتدني أجور المعلمين.

الفجوة بين النظام التعليمي الذي يشرف عليه القطاع العام والنظام الخاص تصبح أيضاً فجوة في مخرجات التعليم نفسه. ويصبح خريجو المدارس الخاصة الأوفر حظاً في المنافسة في سوق العمل.

في بعض مدن الضفة الغربية أصبحت المدارس الخاصة تشكل بيئة جاذبة للطبقات الغنية. بينما لا يستطيع الفقراء اللجوء إلى المدارس الخاصة لارتفاع تكاليفها. هذا في ظل غياب الثقة في قدرة الحكومة الفلسطينية على إنجاز مشروع تنموي حقيقي، لمحدودية سلطاتها، كونها ما زالت تحت الاحتلال.

وعاماً بعد آخر، تشهد الجامعات الفلسطينية احتجاجات متزايدة من قبل مجالس الطلبة، ومن قبل نقابات العاملين فيها. في الوقت الذي يطالب فيه العاملون في الجامعات والمعاهد برفع أجورهم، يطالب الطلبة بخفض رسوم التعليم العالي إضافة إلى ضمان حق الفقراء في الوصول إلى التعليم العالي. حيث إن ارتفاع رسوم التعليم العالي سيحنب الفقراء من الالتحاق بتلك المؤسسات، والتي ستصبح مستقبلاً متاحة فقط أمام الطلبة الاغنياء. هذا في الوقت الذي تقول فيه إدارة الجامعات ان الازمة المالية تهدد بقاءها وقدرتها على الاستمرار في ظل تدني الانفاق الحكومي. لذا فمنها ملزمة باستمرار في رفع الرسوم والاقساط الجامعية على الطلبة.

خلال ما يقارب ثلاث سنين تم رفع رسوم التعليم العالي (الدبلوم العالي، والماجستير) إلى ما يقارب الضعف، ولكن هذا لم يساعد الجامعات في حل أزمتها المالية، وعنى بالضرورة تقليل عدد الفقراء المنتمين إلى تلك البرامج. كما أن اعتماد الجامعات الوطنية الفلسطينية على التعليم الموازي، والذي

قبولهم. أما التحاق هؤلاء الطلبة بمدارس الضفة، فيعرضهم لسحب إقامتهم في القدس من قبل وزارة داخلية الاحتلال. وتشير الوكالة في تقاريرها إلى العديد من الإشكالات التي تواجه النظام التعليمي الذي تشرف عليه، لدرجة أنها لم تعد قادرة على مجارة السياسات المحلية. ويورد تقرير «نداء الأونروا» العديد من تلك الصعوبات لناحية معدل إشغال الصفوف في المدارس التابعة لوكالة الغوث أقل من المعايير المتبعة في السلطة المحلية، والمعايير التي وضعتها اليونسكو، إضافة إلى نظام الفترتين المتبع في 77% من مدارس الوكالة. بينما نجد أن البنية التحتية والمعدات في تلك المدارس إما بحاجة إلى تصليح أو استبدال، أو خلق منشآت جديدة. وظروف المعلمين والفريق الداعم تدنت لدرجة أقل مما هي عليه عند السلطات المحلية. نتيجة لذلك فإن قدرات الطاقم أصبحت ضعيفة والوكالة تواجه صعوبة متزايدة سواء في الحفاظ على الطاقم الحالي، أو توظيف طاقم منافس. وهناك حاجة إلى تدريب مهني ووظيفي، إلا أن الأونروا غير قادرة على تحديث وتطوير دورات جديدة، وبالتالي لاتستطيع الاستجابة لحاجات سوق العمل. وعانت الوكالة أيضاً من عدم القدرة على مجارة السياسات المحلية. فعلى سبيل المثال استحدثت السلطة الفلسطينية الصف التاسع ضمن المرحلة الإلزامية، وهذا ما لم تستطع وكالة الغوث القيام به.¹

تخصيص موازنات أكبر لقطاع التعليم

تحتاج سياسات تعزيز الحق في التعليم العام والتعليم العالي إلى تخصيص المزيد من الموازنات التطويرية. حيث «تشكل الرواتب الجزء الأكبر من نفقات وزارة التربية والتعليم. وتقدر نسبة المصاريف التشغيلية التي تنفقها الوزارة بما يقارب 85% من إجمالي ميزانية هذا القطاع، وأن ما مقداره 90% من المصاريف التشغيلية تنفق على شكل رواتب للهيئة التدريسية، ما أثار قلقاً بالغاً لدى قطاع الممولين والتربويين أيضاً. ومع الأخذ بالاعتبار

1 إباد الرياحي وعليها الشعار: تقييم النظام التعليمي في القدس 2010.

يعمل في الأساس، على ضمان قبول معقد جامعي لطالب مقابل دفع رسوم عالية جداً مقارنة بالطالب الاعتيادي طوال فترة دراسته، اعتماداً على علامات امتحان الثانوية العامة التوجيهي، والتي تكون أقل من معدلات القبول في الجامعات.

القدس نظام تعليمي تحت الاحتلال

تشرف على العملية التربوية في القدس، على سبيل المثال، أربع جهات رئيسية هي الاوقاف/الحكومة، وكالة الغوث الدولية، والقطاع الخاص الذي يدير 50 مدرسة في نواحٍ مختلفة من القدس الشرقية، وبلدية الاحتلال، أو وزارة «المعارف والثقافة» «الإسرائيلية». وفي ظل الإقرار بالوضع الخاص للنظام التعليمي الفلسطيني بمجمله في القدس، الناتج من خصوصية المدينة المقدسة بشكل عام، والمنافسة التي يشهدها النظام التعليمي، تجبر المستوى الرسمي الفلسطيني على التقدم بخطوات عملية لرفع كفاءة الأداء وسرعة الاستجابة للاحتياجات الملحة، حتى تتميز المدارس الحكومية في القدس، وتصبح قادرة على منافسة خدمات المدارس التي تدعمها البلدية، أو التكامل مع خدمات فاعلين آخرين يقدمون خدمة التعليم لسكان المدينة المقدسة، كأونروا وبعض المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية.

الجهات الأربع السابقة (إضافة إلى غياب التنسيق والذي هو غير وارد وغير ممكن مع بلدية الاحتلال)، لكل منها مشاكلها وأجنداتها الملزمة بها. ففي الوقت الذي يضيق فيه الخناق على المقدسيين، بسبب إثبات الإقامة، والتي هي إجراءات معقدة وطويلة ومكلفة مادياً، تحد من التحاق الطلبة بمدارس البلدية. إلا أن مدارس الحكومة بسبب محدودية تواجدها في القدس، لا تستطيع أن توفر الالتحاق الكامل لطلبة القدس، أو أن تكون بديلاً للمدارس التي تشرف عليها بلدية الاحتلال. وبالنسبة لوكالة الغوث الدولية، حيث الطلبة في مدارسها والذين ينهون الصف التاسع ويقطنون داخل حدود بلدية القدس، لا يوجد فرصة لديهم لاستكمال دراستهم بسبب رفض مدارس البلدية

أن معظم ميزانية التربية والتعليم الحالية يتم تخصيصها بالكامل للمصاريف الجارية، فإن الإنفاق الحكومي لناحية تطوير التعليم سيبقى في حدوده الدنيا وستتعطل عملية الإصلاح التنموي المطلوبة في هذا المجال، إذا لم تقم الحكومة برفع ميزانية ومخصصات هذا القطاع». (إيلانة رمحي: 2010).

الانفاق المتدني، على سبيل المثال، للجامعات وعدم تفعيل عمل صندوق الطالب الذي تدعو إليه الكثير من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، صعد الأزمة في الجامعات الفلسطينية التي تشهد كل عام تقريباً احتجاجات متزايدة ضد رفع الرسوم التعليمية، حيث شهد هذا العام إغلاق جامعتي بيرزيت وبيت لحم من قبل مجالس الطلبة. هناك احتجاج على الرسوم الباهظة وعدم وجود آلية تسمح للطلبة الفقراء بالالتحاق بالتعليم العالي. ويعتقد البعض أن سياسة الجامعات لحل ازماتها المالية عبر رفع الاقساط سيحرم الفقراء مستقبلاً من التفكير بالتوجه إلى الجامعات. لذا يعتقد هؤلاء أن الأزمة أوسع من حل مشكلة الطلبة القائمة حالياً والذين هم فعلياً ملتحقون بالتعليم العالي لكن مستقبلاً ونتيجة الصعوبات المالية، سيصبح هذا الحق فقط خاصاً وحصرياً بالأغنياء.

تسليح التعليم العالي:

تهدف خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2011 - 2013 بالأساس إلى «إقامة الدولة وبناء المستقبل». وتقر الخطة بأن رأس المال البشري يشكل حجر الأساس للتنمية الوطنية. في المقابل تشير الخطة إلى أن من أهم المبادئ التوجيهية التي تحكمها هي العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين بإنشاء مجتمع مستقر واقتصاد قوي.

ضمن هذا التضمين المفاهيمي للمصطلحات من مدارس فكرية متباعدة ومتباينة بالكيفية التي ترى فيها المجتمع والاقتصاد، تبتعد خطة التنمية الفلسطينية كثيراً في خطابها وممارستها عن صورة مجتمع عادل وعن تحقيق مساواة بين المواطنين، بل على العكس فإن الخطة تسير نحو تعزيز تشكيل

مجتمع فلسطيني رأسمالي قائم على الاستغلال والربح من دون أي قيم أخلاقية أو وطنية أو معرفية. وهناك أربعة مكونات رئيسية في خطاب السلطة الحالي لإقامة الدولة الفلسطينية، وهي أولاً ضمان الأمن العام وسيادة القانون، لأن أي تنمية اقتصادية تتطلب أمنًا محكمًا، وأي أمن عام يتطلب تنمية مستدامة. ثانياً، بناء مؤسسات خاضعة للمراقبة والمساءلة أي مؤسسات حكومية مهنية. ثالثاً، تعزيز الخدمات الحكومية والعامه لكسب ثقة المواطنين والمستثمرين. رابعاً، هو القطاع الخاص الفلسطيني الذي يتطلب تحقيقه إنجاز المكونات الثلاثة السابقة، بحيث يقتصر دور السلطة الفلسطينية فقط على توفير الخدمات والاستثمار في البنية التحتية، وعدم التدخل في شؤون القطاع الخاص إلا عندما تقتضي الحاجة.

فخطط التنمية الفلسطينية الحديثة كما يقول يوسف عبد الحق اتخذت من قاعدة الاقتصاد الحر، الاقتصاد الرأسمالي القاعدة المطلقة والمقدسة، وهو يعني ببساطة أن الهدف الحقيقي لأي مؤسسة أو شركة هو تعظيم الربح، فإطلاق الحرية للقطاع الخاص بلا حدود وتهميش دور القطاع العام أدّى إلى أن تصبح الحكومة هي حكومة القطاع الخاص، ما انعكس بوضوح على المجالات الاجتماعية إلى جانب المجالات الاقتصادية.

هذا الاجترار التنموي الذي أثبت فشله وعدم قدرته على تحقيق تنمية مجتمعية واقتصادية حقيقية تطال وتخدم كل الفئات المجتمعية، يعيد إنتاج الفقر والظلم الاجتماعي والاقتصادي، بل يساهم في غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية في العالم بحيث «يحصل الأغنياء التي تقدر نسبتهم في حدود 1% من سكان العالم على ما نسبته 57% من الثروة، أي أن أقل من خمسين مليون غني يحصدون ما يحصل عليه 7,2 بلايين فقير». تم ذلك بناء على ضغوط سياسية منذ لحظة توقيع اتفاقية أوسلو. وتكتف منذ عام 2007. وبدأت اليوم مراجعته على الصعيد العالمي بعد الأزمات الاقتصادية العالمية وبالتحديد مراجعة دور القطاع الحكومي في الاقتصاد.

إطلاق الحرية

للقطاع الخاص بلا

حدود وتهميش دور

القطاع العام أدّى إلى

أن تصبح الحكومة

هي حكومة القطاع

الخاص، ما انعكس

بوضوح على المجالات

الاجتماعية إلى جانب

المجالات الاقتصادية

علمية أو إنسانية بحثة أو حتى أهداف وطنية، أو أن هدفه تطوير البحث العلمي في فلسطين بقدر ما هو السعي نحو تحقيق غايات وأهداف قطاع الأعمال في تعزيز الربح ومراكمة رأس المال، ويبدو أن البحث العلمي المراد هو ذلك البحث الذي يبنى على اكتشافات واختراعات جديدة تساهم في مراكمة رأس المال الذي يهدف إلى تحويل تلك المعرفة أو نتائج ذلك البحث إلى سلعة للتداول وليس إلى قيمة معرفية أو مجتمعية مضافة إلى الوجود الفلسطيني.

في المقابل تفرض هذه الرؤية على مؤسسات التعليم العالي أن تتحول إلى مصانع يتم فيها تغليف وتصنيع موارد بشرية قابلة للتداول السلعي. فدفع الجامعات إلى إنشاء مرافق خدماتية وتجارية داخلها وخارجها هو أقرب إلى تحويل هذه المؤسسات التعليمية إلى مؤسسات استثمارية تهدف إلى الربح حتى لو كان الغرض من هذا الربح هو تمويل الجامعة نفسها، فالقيمة الأخلاقية للجامعة وبالتحديد فلسطينياً يتم تجاهلها وإقصاؤها لصالح اقتصاد السوق الحر الذي تبناه الخطة.

وهناك مصدر آخر وهو الخطة الخمسية التطويرية الاستراتيجية 2008-2012 والتي أعدت في ضوء خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية لعامي 2008 - 2010، وخطة التنمية الوطنية 2011 - 2013 من قبل وزارة التربية والتعليم ضمن الرؤية التخصصية لعمل وإهتمامات الوزارة. وتشير الغاية الرابعة للتعليم والتدريب المهني والتقني إلى «تحقيق التحول التدريجي لقطاع التعليم من التوجه نحو العرض إلى التوجه نحو الطلب. والذي يضمن المزيد من الإنسجام بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من وجهة نظر نوعية وكمية».

إذا الرؤية التنموية التي طرح من قبل السلطة الفلسطينية ضمن خطتها التنموية الرئيسية والخطط التخصصية تشير وبوضوح لا لبس فيه إلى نقل التعليم من «حالة» أو من «ما كان عليه» إلى تعليم من أجل السوق والاقتصاد في الأساس، فلو أردنا إحصاء عدد المرات الذي ذكر فيها مصطلح التعليم العالي بالمقارنة بمصطلح القطاع الخاص في فقرات خصصت لتناول الرؤية الوطنية نحو قطاع

هذه الخطة التنموية المطروحة فلسطينياً تنعكس اليوم على معظم القطاعات الحيوية للفلسطينيين، وبالتحديد قطاع التعليم، حيث تشير إيلين كُتاب في هذا الصدد إلى أن خطة التنمية الفلسطينية هي خطة مشوهة وملتزمة بأجندة الدول المانحة، وأيضاً لا تلتزم بتحقيق احتياجات المجتمع الفلسطيني، بل بالعكس تعمل على تكيّف بنيوي للاقتصاد من أجل أن يفقد قيمته الإنتاجية، ما ينعكس على التنمية الاجتماعية. لأن المطروح هو توجيه الاقتصاد نحو الخدمات، اقتصاد خدماتي، وبالتالي أصبح التعليم موجهاً للخدمات بحجة أن السوق الموجود موجود لتحقيق هذه الغاية وليس للمعرفة الإنتاجية.

فتحت عنوان بارز وضمن رؤية خطة التنمية الوطنية 2011 - 2013 للقطاع الاجتماعي، وبالتحديد في ما يتعلق بقطاع التعليم العالي، نقرأ «استعادة مكانة فلسطين باعتبارها مركزاً من مراكز التميز في قطاع التعليم العالي والأبحاث الأكاديمية». ويشير التقرير إلى أن البحث الأكاديمي قد شهد تراجعاً في السنوات الأخيرة. ولهذا فإن الرؤية لإستعادة مكانة البحث الأكاديمي والأولويات تكمن بالنسبة للخطة من خلال عدة نقاط، منها توفير مصادر دعم خارجي لمؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم، وأيضاً تشجيع هذه المؤسسات على إنشاء مرافق خدماتية وتجارية داخلها أو خارجها. زد على ذلك رؤية الخطة لمؤسسات التعليم العالي وعلاقتها بسوق العمل. فهناك حث واضح لهذه الجامعات على «ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل»، وأيضاً تأكيد «ضرورة التنسيق والشراكة مع القطاع الخاص في هذا المجال». ولم تكتف الخطة بربط التعليم العالي مع القطاع الخاص عند هذا الحد، وإنما أضافت وأكدت العمل على «تشجيع إنشاء صندوق وطني لدعم البحث العلمي والتنسيق مع القطاع الخاص لتطوير وتمويل البحث العلمي بما يتلاءم مع متطلبات قطاع الأعمال».

هذا التشجيع على إنشاء صندوق وطني لدعم البحث العلمي رهن بالتنسيق مع القطاع الخاص، أي أن البحث العلمي المراد تنفيذه لا ينبع من حاجة

التعليم العالي، لوجدنا أنه وبالمجمل عند كل إشارة إلى مؤسسات التعليم العالي أو البحث الأكاديمي هناك إشارة إلى القطاع الخاص أو سوق العمل أو الاقتصاد الوطني.

هذا التحول التدريجي من العرض إلى الطلب يترتب عليه إقصاء وإهمال التخصصات غير المنتجة، أو بالتحديد التخصصات غير المنتجة في السوق الرأسمالي، ويقصد بها تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، على اعتبار أن القيمة الإنتاجية أو السلعية في الأسواق الرأسمالية لهذه التخصصات هي أقرب إلى الصفر، بحيث تكون فرص تحويل مخرجات هذه التخصصات إلى سلعة يتم تداولها في السوق، سواء أكانت سلعة بشرية أم سلعة مادية، صعبة وأقرب إلى درجة الخسارة من درجة الربح.

زد على ذلك، فإن السوق الرأسمالي المحلي والإقليمي هو أولوية وزارة التربية والتعليم العالي. كما هو موضح في الخطة. «وسيتم إيلاء اهتمام خاص بالربط ما بين الطلب في السوق المحلي والإقليمي من جهة والعرض (مؤسسات التعليم العالي: توفير التعليم والتدريب) من جهة أخرى». أي أن مهمة وزارة التربية والتعليم العالي القادمة هي دراسة احتياجات السوق المحلي والإقليمي لكي تتأقلم مخرجات التعليم مع هذه السوق، بحيث تصبح الوزارة كمؤسسة توريد اقتصادية أو كمشغل اقتصادي يعمل لدى السوق المحلي والإقليمي، بحيث تفقد الوزارة دورها كجهة راعية للتعليم لصالح كونها جهة حريصة على الاقتصاد وبالتالي تصبح تسميتها وزارة التوريد والتشغيل التعليمي أقرب إلى رؤيتها ومهام عملها الحالية التي تبنتها.

ولم تقف الوزارة عند هذا الحد، وإنما تشير وبشكل واضح وصريح إلى ضرورة تشريك رجال الأعمال في مجلس التعليم العالي وأيضاً في هيئات صنع القرار في الجامعة. فعلى سبيل المثال تدعو الإستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية (2010) إلى تمثيل قطاع الأعمال والغرف التجارية والصناعية في عضوية مجلس التعليم العالي. وتمثيل قطاع الأعمال في مجالس الأمناء للجامعات. وتمثيل قطاع الأعمال في مجالس الهيئة وغيرها.

يؤكد فاهوم الشلبي أن طموح الوزارة بشأن مجلس التعليم العالي اليوم الممثل من قطاعات تعليمية ورسمية مختلفة «رؤساء الجامعات الفلسطينية، شخصيات اعتبارية وأكاديمية، وممثل عن وزارة التخطيط ووزارة المالية. . . الخ) والذي يكمن دوره الأساسي في رسم سياسات التعليم العالي، هو تعديل هذه التركيبة وتقليل عدد رؤساء الجامعات وتمثيل الغرف التجارية والصناعية والقطاعات ذات الشأن كافة.

هذه الحوكمة لمجلس التعليم العالي المنتظر إحداثها في بنية وتركيبه هذا المجلس، علقت عمله بتكيبته الحالية، حتى لا يتم اتخاذ قرارات متحيزة حسب الشلبي، حيث يشير رياض الخضري إلى أن مجلس التعليم العالي اليوم شبه مجمد، فلا يجتمع هذا المجلس إلا ما ندر، ولا يقوم بدوره على الوجه الأكمل.

وعلى الرغم من أن الخطة قد أشارت إلى تنوع التوجهات العالمية الحالية للتعليم «كتعليم من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية» أو «التعليم من أجل التنمية المستدامة»، إلا أن الخطة قد حسمت رؤيتها وتوجهها نحو «التعليم من أجل الاقتصاد» و«التعليم واقتصاد المعرفة، والتعليم ورأس المال البشري». ولو أخذنا على سبيل المثال مفهوم التعليم ورأس المال البشري كنموذج للتحليل وفهم أعمق لرؤية الخطة، لرأينا أن المعنى المباشر لرأس المال البشري هو رؤية المهارات والتعليم كجزء من الأيدي العاملة. وبالتالي رؤية اليد العاملة نفسها كسلعة. فعلى الرغم من افتراض ورؤية العمال في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية على أنهم سلعة، ومجرد أدوات إنتاج رأسمالية، أصبحت المهارات والتعليم اليوم جزءاً أساسياً من مكونات وسائل الإنتاج، أي بمعنى رأس المال البشري يحدد عند مستوى قدراتك ومهاراتك وتعليمك التي يفرضها السوق الرأسمالي نفسه. وبالتالي تصبح التغيرات الثقافية والاجتماعية القائمة على المنافسة والتميز في تطوير رأس المال البشري، أمراً لا مفر منه. حيث تنتقل عدوى المنافسة والرغبة بمراكمة الربح من مستوى الشركات والرأسماليين إلى العمال والموظفين وبالتالي المجتمع

التحول التدريجي من العرض إلى الطلب يترتب عليه إقصاء وإهمال التخصصات غير المنتجة، في السوق الرأسمالي، ويقصد بها تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية

والثقافة.

الصحة والتعليم والمعونات الإنسانية التي تقدمها في المخيمات. هذا في الوقت الذي يكافح فيه اللاجئون في المخيمات لتأمين مستقبل لأبنائهم عبر التعليم.

عكست التوجهات الإيجابية نحو التعليم ازدياداً في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي لدى العائلات اللاجئة من جهة، وتراجعاً في نسبة الأمية من جهة أخرى. حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن هناك ازدياداً في صفوف اللاجئين الذين يتجهون للتعليم العالي. وارتفعت نسبة اللاجئين الحاصلين على درجة البكالوريوس إلى 2.9%، في حين بلغت لغير اللاجئين 4.8%.³

يرى اللاجئون في التعليم مفتاح مستقبلهم وخيارهم الأكثر أهمية لتحقيق مستقبل أفضل، وذلك للشعور بانعدام الخيارات الأخرى. تقدم الوكالة ملاحظات سلبية في تقاريرها حول سير العملية التعليمية في مدارسها، منها ما لا يرتبط بالمؤسسة مباشرة (مثل عدم اهتمام الأهل، والظروف السياسية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، والنزاع المسلح في الأراضي الفلسطينية المحتلة).⁴ ولكن الأهالي يرون العديد من السلبيات الأخرى التي تتحمل وكالة الغوث مسؤوليتها، ومن الممكن إدراجها كعائق أمام الحصول على تعليم جيد (مثل الازدحام في الغرف الصفية، وقدم المباني والتي مضى على بناء بعضها أكثر من خمسين عاماً، وعدم وجود كادر تعليمي مؤهل ومتابع لتطور المناهج التعليمية، وعدم وجود تدفئة في الغرف الصفية في فصل الشتاء ونظام الفترتين في بعض المدارس، وغياب الأنشطة اللامنهجية) حيث يصبح التركيز فقط على إنهاء المادة المقررة للفصل.

يوضح الرسم البياني أدناه الزيادة في عدد الطلبة مقابل الزيادة في عدد المدارس، حيث إنه لم يتم خلال ما يقرب من ثلاثين عاماً بناء أي مدرسة جديدة تماشياً مع الازدياد الحاصل في أعداد الطلبة والذي تضاعف منذ العام 1980، حيث كان آنذاك

3 المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009.

اللاجئين الفلسطينيين في نهاية عام 2009.

4 إياك الرياحي: 2009. تقرير الأمن البشري في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. مركز شمل للاجئين الفلسطينيين- رام الله.

لقد تم التركيز على تخصصات إنتاجية وسوقية، أي تخصصات قابلة للتداول في السوق الرأسمالي، أي تخصصات غير منتجة معرفياً بقدر ما هي منتجة سلعياً. وبذلك رأت الخطة ضرورة التركيز على التدريب المهني والتقني، لأن «التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين مستحيلة من دون وجود عدد كاف من مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني». والغاية الأولى من الخطة الخماسية لوزارة التربية والتعليم العالي تنص على «زيادة فرص التحاق الأطفال في سن التعليم، والطلبة في جميع مراحل التعليم، وتحسين مقدرة النظام على الاحتفاظ بالطلبة (الإلتحاق)» هذه الغاية في الالتحاق تركز على الالتحاق الموجه أي على الالتحاق المبني على رؤية السوق الرأسمالية. فالغاية، كما تشير الخطة نفسها، تحقيق مجموعة أهداف ومنها:

- زيادة فرص الوصول في التعليم المهني والتقني إلى 13157 طالباً منهم 8540 طالباً في التعليم المهني و4617 طالباً في التعليم التقني، وتشمل ذوي الاحتياجات الخاصة، من أجل تحقيق مبدأ التعليم والتدريب المهني والتقني للجميع تبعاً لأولويات المستويات والمجالات مع الاهتمام بالتحاق الإناث.
- تسهيل التسجيل في برامج التعليم المهني والتقني من خلال آليات ونظم ملموسة.
- زيادة المتقدمين من الإناث والذكور في التعليم والتدريب المهني والتقني تبعاً لاتجاهات مرشدة، وتوجيه الإرشاد المهني الذي يعتبر التنمية الوطنية من الأولويات.²

التعليم في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين:

تواجه وكالة الغوث الدولية (الأونروا)، لأسباب سياسية واقتصادية، أزمات مالية متكررة على نحو سنوي، ما يؤثر بشكل سلبي على الخدمات التي تقدمها. وينعكس بشكل مباشر على خدمات

2 سلامة، رامي 2011، تسليح التعليم العالي. مركز بيسان للبحوث والإيماء رام الله -فلسطين

حين وصلت معدلات الإشغال للصف الواحد في الضفة الغربية أكثر من 38 طالباً، بلغت النسبة في قطاع غزة 47 طالباً. وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بالمدارس الحكومية أو الخاصة. وهذا واحد من المؤشرات السلبية على معدلات تحصيل الطلبة، والحد من قدرة المعلمين على إيصال المعلومة وغياب الوقت الكافي للتأكد من ذلك.

جدول: مؤشرات تعليمية

المؤشر	غزة	الضفة
معدل الإشغال (ابتدائي وإعدادي)	47.1	38.6
نسبة المدارس التي تعمل فترتين	77	41.1
نسبة المدارس المستأجرة	0	15.8
معدل التلاميذ/المعلمين (ابتدائي)	38.8	32.6
معدل التلاميذ/المعلمين (إعدادي)	27.6	26
المساحة لكل طالب (ابتدائي)	0.95	1.07

وهذه واحدة من التحديات والصعوبات في خلق بيئة تعليمية على الأقل منسجمة مع المعايير المحلية. فالمساحة الممنوحة لكل طالب في الصف -على سبيل المثال- لا تزيد عن 95 سم² أي بالقدر الذي يتسع لمقعد التلميذ. وعدا عن كون المدارس مكتظة، فإن ذلك يشكل عبئاً إضافياً على المعلمين، حيث إن نسبة المعلمين إلى الطلبة في المرحلة الابتدائية بلغت في القطاع 8.38%. وفي الضفة الغربية للمرحلة نفسها 6.32%. وتشير الوكالة إلى عدم قدرتها على توفير العدد الكافي من الكوادر التعليمية، سواء من حيث توظيف معلمين جدد، أو من حيث استقطاب كفاءات مميزة نتيجة العجز في ميزانياتها وعدم قدرتها على منافسة الوظائف سواء في القطاع الخاص أو العام⁵.

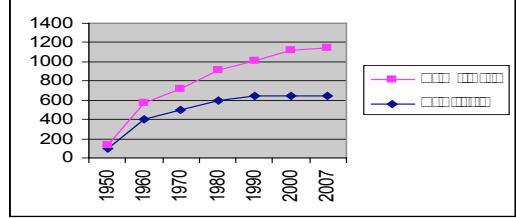
تراجع معدلات الأمية في أوساط اللاجئين:

هذه واحدة من المؤشرات الإيجابية، حيث تشير البيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني إلى أن السنوات الأخيرة شهدت انخفاضاً ملموساً في حجم الأمية للأفراد الذين هم في سن 15 سنة فأكثر في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة الأمية 5.10% في العام 2000 هبطت إلى 3.6% في العام 2006.

6 مكتب الإعلام، رئاسة الأونروا (غزة) آذار/مارس 2006.

250 ألف طالب موزعين على 650 مدرسة في منطقة عمليات الوكالة الخمس، وارتفع إلى نحو 500000 في العام 2007.

رسم بياني يوضح الزيادة في عدد الطلبة مقابل الزيادة في عدد المدارس



ونجد انعكاسات ذلك أيضاً في ازدحام الشعب، حيث ما زالت مدارس وكالة الغوث الأكثر ازدحاماً بعدد الطلبة، كما يبينها الجدول أدناه، والفجوة واضحة مقارنة مع مدارس الحكومة، وأكثر وضوحاً حين تتم مقارنتها مع المدارس الخاصة، التي لا يتجاوز فيها عدد الطلبة 24 طالباً في كل شعبة، بينما وصل العدد إلى 32 في مدارس الحكومة. وبقيت مدارس الأونروا الأكثر ازدحاماً، حيث بلغت في العام 2008 (37.9 طالباً) في الشعبة. وتشير مصادر أخرى إلى أن عدد الطلبة في صفوف مدارس الأونروا بلغ 45 طالباً في الشعبة الواحدة.

ويدرك الأهالي الذين شاركوا في حلقات النقاش في قطاع غزة ومخيمات الضفة الغربية كما في وكالة الغوث، أن ذلك لا يساعد كثيراً على خلق بيئة تعليمية مناسبة. إن تقارب تشخيص الناس والأهالي للأزمات المختلفة مع تقارير وكالة الغوث، يؤشر إلى أن تلك المشكلات ملموسة وغير مبالغ فيها. وعلى الرغم من الخطط التي وضعتها الوكالة حديثاً، وخصوصاً خطط التطوير خلال السنتين السابقتين، لم يلاحظ أو يتلمس الناس تغييرات على مستوى الخدمات التعليمية، حيث يشير غالبية المبحوثين إلى التراجع المستمر في الخدمات⁵.

مدارس الأونروا الأكثر ازدحاماً والأقل من ناحية العاملين:

تسجل في قطاع غزة أعلى معدلات الإشغال في الصف، والمساحة الأقل الممنوحة لكل طالب. ففي

5 (المصدر السابق: 2010)

ذوو الاحتياجات الخاصة:

العيش في مستوى لائق.⁷

على الرغم من الاهتمام الذي أصبحت توليه الوزارة في مجال العمل على دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام التعليمي، إلا أن هذا الدمج ما زال يتطلب العديد من الخطوات الفاعلة لضمان حقهم في الحصول على خدمات تعليمية في بيئة مناسبة. والتحدي الآخر الذي تواجهه الوزارة هو تخفيض نسبة الأمية بين ذوي الاحتياجات الخاصة.

تري الوزارة⁸ أن هذا الدمج يتطلب الكثير من الخطوات التي حددتها في واحدة من توصيات دراساتها في هذا المجال على النحو الآتي:

1. تحديد معايير لدمج الطلبة المعوقين في المدارس الحكومية الأساسية.
2. زيادة عدد غرف المصادر في مدارس فلسطين.
3. تأهيل الأبنية المدرسية في المدارس الحكومية لتلبية احتياجات مختلف الإعاقات، ومساعدتها على التكيف والحصول على فرص تعليم أفضل.
4. توفير مراكز تشخيص متخصصة وتزويدها بأدوات تشخيص وتقييم ملائمة، أو اعتماد مراكز يتم التحويل إليها في كل محافظة.
5. حث مدارس وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، والمدارس الخاصة، على إنشاء غرف مصادر في مدارسها، وتعيين معلمات، ومشرفي تربية خاصة للعمل فيها.
6. تطوير قدرات العاملين في المدارس الحكومية بشكل عام، ومعلمي اللغة العربية، والرياضيات، ومشرفي غرف المصادر، ومرشدي التعليم الجامع بشكل خاص.
7. تطوير المناهج الدراسية والأنشطة لتلائم احتياجات جميع الطلبة بمن فيهم المعوقون.
8. تخفيض أعداد الطلبة في الصفوف العادية، والعمل على توفير الأدوات والأجهزة التعويضية والمساعدة اللازمة لتطبيق البرامج التربوية.

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تزايد عدد الأفراد الذين يعانون صعوبات (إعاقات) ليبلغ نحو 108 آلاف شخص في الضفة الغربية أي 3.5% من عدد السكان. وفي غزة تشير إحصائيات اتحاد المعوقين إلى وجود نحو 70 ألف حالة في القطاع أي 4% من عدد السكان. وأشار الجهاز إلى أن ما نسبته 32.2% من الذين لديهم إعاقة لم يتلقوا خدمات طبية أو اجتماعية، فيما لم يحصل أكثر من نصف الأفراد المعوقين على أي تعليم مقابل 19% فقط حصلوا على تعليم ثانوي فأعلى.

يعاني المعوقون تمييزاً سلبياً في العمل، خصوصاً في نوعية الأعمال التي يقبلون بها وفي الأجر. ولا زالت المرافق العامة لا توفر للمعوق سهولة الوصول إليها والاستفادة من إمكانياتها والتنقل في أقسامها، خاصة ذوي الإعاقات الحركية. فالأشخاص الذين يستخدمون الكراسي المتحركة لا يستطيعون الدخول والتنقل في الكثير من البنايات والمدارس والجامعات والمرافق العامة الأخرى. ولا تتوفر وسائل النقل الخاصة بذوي الإعاقات، ما يحد من قدرتهم على الانخراط في مجالات الحياة العامة.

ويتعرض المعوقون لعملية تهميش تحد من مشاركتهم في الهيئات العامة المختلفة من نقابات واتحادات مهنية. كذلك فإن نسبة قليلة منهم تشغل وظائف عامة. وكثيراً ما يكون المعوقون وخاصة الأطفال والنساء عرضة للإيذاء والاستغلال.

وتواجه السلطة الوطنية الفلسطينية صعوبات مالية في تأمين المستلزمات المعيشية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بما يمكنهم من العيش بكرامة وحرية. فلا تتوفر في مناطق السلطة الوطنية مستشفيات خاصة بالإعاقة العقلية، ولا تتوفر كذلك مدارس ومراكز خاصة بذوي الإعاقات المختلفة. ولا تشمل البنية التحتية في فلسطين إمكانيات تسمح بتوفير الخدمات المطلوبة لذوي الإعاقة البصرية والجسدية. ولا تتوفر في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية مدارس خاصة بذوي الإعاقة البصرية. ولا يوجد لدى السلطة الوطنية تشريع خاص بالتأمينات الاجتماعية تمكن المعوق من

**يعاني المعوقون تمييزاً
سلبياً في العمل،
خصوصاً في نوعية
الأعمال التي يقبلون
بها وفي الأجر. ولا
زالت المرافق العامة
لا توفر للمعوق
سهولة الوصول إليها
ويتعرض المعوقون
لعملية تهميش
تحد من مشاركتهم
في الهيئات العامة
المختلفة**

7 <http://www.mongoa.gov.ps/Arabic/Human%20wrights/nationalplan/plan10.html>

8 المصدر: وزارة التربية والتعليم، 2010: الصعوبات التي تواجه دمج الطلبة المعوقين من وجهة نظر العاملين في المدارس الحكومية الأساسية في فلسطين، سلسلة منشورات الدائرة 23

تأثير جدار الضم والتوسع العنصري على التعليم الفلسطيني:

«يبلغ طول الجدار في فلسطين المحتلة ثلاثة أضعاف طول حائط برلين وضعفيه في الارتفاع، ويجعل حياة المعلمين والطلاب، واستمرار العملية التعليمية نفسها متعثرة وصعبة»

أشار تقرير حديث لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية حول التأثيرات الفعلية للجدار على العملية التعليمية والطلاب إلى أن إقامة هذا الجدار، أدت إلى مصادرة 10% من أراضي الضفة الغربية، بمساحة تصل من 160-180 ألف دونم. ويتراوح عرضه من 60-150 متراً في بعض المواقع والمقاطع التي سيمر منها، وبارتفاع يصل إلى 8 أمتار.

يمر الجدار في الكثير من الأماكن، ابتداءً من أقصى شمال الضفة الغربية في محافظة جنين، وحتى أقصى الجنوب في محافظة الخليل، ليبعد مسافة أمتار قليلة فقط عن البيوت والمحلات التجارية والمدارس الفلسطينية.

هذا الجدار سيعزل نحو (895 ألف) فلسطيني من سكان الضفة الغربية، عدا عن عزل 200 ألف فلسطيني في القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية. كما أنه عزل (16) تجمعاً سكانياً داخل الجدار منها (13) تجمعاً في مناطق: جنين، وطولكرم، وقلقيلية في المرحلة الأولى من بنائه، تضم قرابة (11,300) نسمة. ويشكل هذا العزل انتهاكات ذات أبعاد مختلفة على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والتعليمية.

الجدار يخرق الحق القانوني في التعليم

يخرق الجدار الإسرائيلي وسياسات إسرائيل فيما يختص بالتعليم المواثيق والقوانين الآتية:

أ. قانون التعليم الإلزامي الإسرائيلي نفسه والذي يلزم الحكومة بتوفير التعليم الإلزامي المجاني لكل طفل يتراوح عمره بين 5 و15 سنة، بصرف النظر عما إذا كان لهذا الطفل قيّد في سجل السكان في وزارة الداخلية أو حتى عما إذا كان والداه مقيمين بشكل غير قانوني.

ب. الفقرة 50 من معاهدة جنيف الرابعة والتي تطالب إسرائيل بصفاتها قوة الاحتلال بأن «تسهل

على المؤسسات، التي تُكرّس جهودها للعناية بالأطفال وتعليمهم، القيام بعملها بشكل لائق».

ت. الميثاق المُعد ضد التمييز في التعليم والذي يمنع بشكل صريح «حصص التعليم ذي المستوى المُتدني في شخص أو فئة من الأشخاص».

ث. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يؤكد أن «التعليم حق للجميع».

ج. ميثاق حقوق الطفل والذي يؤكد أن الدول يجب أن «تعترف بحق الطفل في التعليم. . . . على أساس تكافؤ الفرص».

ح. الاتفاقية الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تؤكد أن «التعليم حق للجميع» وأن «التعليم الأساسي يجب أن يكون إلزامياً ومتوفراً للجميع بالمجان».

تأثير الجدار على العملية التعليمية:

يضيف جدار الضم والتوسع العنصري صعوبات كبيرة، إلى جانب الصعوبات الأخرى التي تواجه وزارة التربية والتعليم العالي بسبب منع عدد من المعلمين من الانتقال من وإلى هذه التجمعات. وكذلك الأمر بالنسبة لطلبة المدارس والجامعات، ما أدى إلى حرمان عدد كبير منهم من حقهم في التعليم، خصوصاً أنه لا يمكن سدّ حاجة هذه المدارس من المعلمين من هذه القرى والتجمعات بأية وسيلة كانت. والأمر يكاد يكون مستحيلًا بالنسبة لطلبة الجامعات. أما المشكلة الأكبر فهي في التجمعات التي لا يوجد فيها مدارس على الإطلاق والتي تحتاج إلى حل سريع قبل إيجاد حلول للمشاكل السابقة. وقد يكون المعلمون أكثر من يتعرّض للمعاناة أثناء تنقلهم عبر هذا الجدار، نظراً لأنهم يتعرضون لممارسات يومية متنوّعة تتمثل في:

1. عدم السماح لهم بالوصول إلى مدارسهم في معظم الأيام، وذلك باستخدام حجج وذرائع مختلفة، كما يحدث على الحاجز الموجود على الجدار في مدخل قرية برطعة في منطقة جنين، حيث يتم احتجاز المعلمين لعدة ساعات ثم يسمح لهم بالمرور، بعد أن يكون اليوم الدراسي قد انتهى أو شارف على الانتهاء.

2. حجزهم على بوابات الجدار لعدة ساعات، وبعد

يضيف جدار الضم والتوسع العنصري

صعوبات كبيرة بسبب منع عدد من المعلمين من الانتقال من وإلى هذه التجمعات.

وكذلك الأمر بالنسبة

لطلبة المدارس

والجامعات، ما أدى

إلى حرمان عدد كبير

منهم من حقهم في

التعليم

على نموذج الحكم الذي لا بد من تبنيه، مراعاة أن تكون السياسة العامة مستقاة من مجموعة واسعة من الفاعلين المحليين، وبذلك فقط ستنشأ شراكة وتفاعل استراتيجي حقيقي مع أصحاب العلاقة: المجتمع المدني والفاعلين الأجانب والحكومة.

الفلسطينية دراسة تقييم نظام التعليم في فلسطين من منظور المنظمات غير الحكومية. وأشارت الدراسة إلى العديد من الفجوات التي مازالت قائمة بين المنظمات غير الحكومية ووزارة التربية والتعليم.

ما زالت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مقتنعة بأن العلاقة التي تجمع الوزارة بالمنظمات الأجنبية أفضل من العلاقة التي تجمعها بها، حيث ما زالت تلك العلاقة في إطار التنافس والذي يكون أحياناً على أموال المنظمات الأجنبية، لذا فإن ذلك يفسر نوعاً ما عمق العلاقة التي تجمع المنظمات الأجنبية مع الوزارة ومع المنظمات غير الحكومية على حد سواء. حيث أكد المبحوثون في هذه الدراسة على ضرورة وجود درجة عالية من التنسيق والتعاون ما بين الوزارة والمنظمات غير الحكومية المحلية. وقد أفاد احد المبحوثين «أن العلاقة بين الوزارة والوكالات الدولية أفضل من تلك التي بينها وبين المنظمات غير الحكومية المحلية»، وبالتالي فإن الأولى تحظى بأولوية المشاركة والانخراط في الاجتماعات لمناقشة السياسات التربوية أكثر من الثانية، وتحظى بفرص أكبر للتعبير عن القضايا التربوية». بينما أشار آخر إلى أن الوزارة لا تشرك المنظمات غير الحكومية بالقدر الكافي والمطلوب لتعظيم الأثر الناجم عن تطوير العملية التربوية ككل، وتحديدًا أثناء عملية التخطيط الإستراتيجي في مجال التعليم، بما في ذلك اجتماعات اللجان التوجيهية أو الشبكات أو حتى الاجتماعات المشتركة بينها وبين المؤسسات المختلفة. أما من أقر من المبحوثين بوجود إشراك للمنظمات غير الحكومية في اللجان أو الشبكات، فقد شعر بضعف الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات، أو أن مشاركتها سطحية ومن الكماليات. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه الخبراء الدوليون، وتحديدًا في قضايا تبادل الخبرات التربوية في ظل السعي إلى تعزيز ممارسة النماذج التربوية الأكثر نجاعة عالمياً، إلا أنها لا تعكس السياق الفلسطيني المحلي. فإغفال دور أصحاب العلاقة التربويين الأكثر ارتباطاً بالسياق وعلى مستوى الميدان، سيخلق نوعاً

ذلك يتم منعهم من الوصول إلى مدارسهم.

3. التعرض للمعلمين والمعلمات بالكلمات والألفاظ النابية باستمرار، وهذه الإهانات تتكرر على الحواجز كافة عند مداخل الجدار.

4. الإصرار على التفتيش الجسدي، وخاصة للمعلمات من قبل الجنود المتواجدين على الحاجز، كما يحدث مع معلمات مدرسة بنات برطعة في جنين حيث يتعرض لهنّ الجنود باستمرار.

هذه الإجراءات الإسرائيلية العنصرية تؤدي إلى:

- عدم انتظام العملية التعليمية في المدارس: في معظم الأيام يتم تعطيل الدوام بشكل جزئي، حيث يمنع عدد من الطلاب أو المعلمين من الوصول إلى المدارس، أو تأخير وصولهم عبر حجزهم لساعات طويلة.
- عدم إعطاء الطلاب حقهم التعليمي في المناهج المقررة، وخاصة طلاب الثانوية العامة (التوجيهي) ما قد يعرضهم للتأخر في إنهاء المناهج، وقد يؤثر هذا على مستوى تحصيلهم الدراسي.
- عدم توفر إمكانيات في المدارس لمتابعة الأنشطة الصفية واللاصفية، حيث إنه نظراً لتغيّب وتأخير المعلمين والطلاب، يتم التركيز على إنهاء المناهج الدراسية المقررة فقط.

كما ويمنع جنود الاحتلال الإسرائيلي عند بوابات الجدار بشكل مستمر، موظفي مكاتب التربية والتعليم من الوصول إلى المدارس داخل الجدار، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى التنسيق بين المدارس ومكاتب التربية والتعليم وإلى إرباك العملية التربوية بشكل عام.⁹

المجتمع المدني: الدور والعلاقة بالحكومة

مع نهاية العام 2010 أصدرت شبكة المنظمات الأهلية

9 وزارة التربية والتعليم الفلسطينية: تأثير جدار الضم والتوسع العنصري على التعليم الفلسطيني. <http://www.mohe.gov.ps/ShowArticle.aspx?ID=1982010>

من الاختلال في تطوير استراتيجية وطنية حقيقية.

ترى المنظمات غير الحكومية أن وزارة التربية والتعليم العالي تمتلك كامل المسؤولية تجاه قطاع التعليم، بينما تتحلى المنظمات غير الحكومية بالمرونة والإمكانات الكافية للعمل على تنفيذ وتطوير البرامج. وعليه فإن ربط كلا الجانبين من شأنه أن يعمل على تحسين وتقوية الأداء وتلبية الاحتياجات الحقيقية داخل قطاع التعليم، حيث تشعر المنظمات غير الحكومية أن سد الفجوات الموجودة داخل النظام يكون من خلال العمل جنباً إلى جنب مع الحكومة، وليس كما أشار أحد المبحوثين «بأن عليها العمل لحساب الحكومة». والمقصود بسد الفجوات هنا، استلام المنظمات غير الحكومية مجالات معينة ضمن اختصاصها وقدراتها للتخفيف من أعباء الوزارة، وتولي القضايا النوعية ذات الأولوية التي لم تتم معالجتها من قبل الحكومة لأسباب تتعلق بمحدودية المصادر المالية والعينية وكبر حجم العمل الناجم عن الإصلاح في نظام التعليم. وبالتالي استكمال رؤية الحكومة، وبناء تعاون إيجابي مشترك وتحقيق تغير بنوي في هذا القطاع. إلا أن الوضع الحالي، كما أشارت المنظمات غير الحكومية، يقف عند تحجيم دورها كمصدر أساسي لتوفير الخدمات التعليمية وإقصائها كشريك حقيقي في عملية التغيير.

يعتبر هذا النوع من التعاون في ظل الوضع القائم من الفرص التي لم يتم استغلالها بعد وتجدر ملاحظتها، حيث بالإمكان تقاسم حجم العمل الذي تتطلبه عملية الإصلاح بين مؤسسات التعليم كافة، والتخفيف من الحمل الذي يقع على كاهل الحكومة وتسهيل عملية التنمية باتجاه إصلاح حقيقي في المجالات التي من الممكن أن لا تتم معالجتها بالرغم من وضوح عملية الإصلاح.

وفي حال تم تعزيز المزيد من الشراكة والتنسيق بين كل من المنظمات غير الحكومية والسلطة الوطنية الفلسطينية عبر الرؤية المشتركة للقضايا التربوية ذات الأولوية، لن يؤدي ذلك فقط إلى التخفيف من أعباء عملية الإصلاح، بل سيمكن المنظمات غير الحكومية من تقديم برامج نوعية وضمن توافق هذه البرامج مع أولويات العمل وزيادة الكفاءة لدى الطرفين وتعزيز مزيد من التقبل الاجتماعي، الحكومي والعام

للمنظمات غير الحكومية وربطها بالعملية التربوية بالكامل. وبالتالي اتساع قاعدة المنظمات غير الحكومية التي تشاطر السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية وتعزيز نظام المساءلة لدى الطرفين. هذا وقد جرت الإشارة أيضاً إلى حاجة المنظمات غير الحكومية إلى الاستقلال المالي عن السلطة الوطنية الفلسطينية لتتمكن من العمل بفاعلية أكبر.

ومؤذج الحكم الذي لا بد من تبنيه، عليه أن يراعي أن تكون السياسة العامة مستقاة عبر مجموعة واسعة من الفاعلين المحليين، وبذلك فقط ستنشأ شراكة وتفاعل استراتيجي حقيقي مع أصحاب العلاقة، المجتمع المدني والفاعلين الأجانب ولن تقتصر العلاقة في حينها على نمط واحد من التفاعل البحث بين الحكومة والوكالات الدولية.¹⁰

تشعر المنظمات غير

الحكومية أن سد

الفجوات الموجودة

داخل النظام يكون

من خلال العمل

جنباً إلى جنب مع

الحكومة من خلال

استلام المنظمات

غير الحكومية

مجالات معينة ضمن

اختصاصها وقدراتها

للتخفيف من أعباء

الوزارة

10 المصدر: إيلانة رمحي، 2011 تقييم قطاع التعليم من وجهة نظر المجتمع المدني، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

التوصيات

- على المجتمع المدني ان يناضل بشكل أفضل لتخصيص موازنات أعلى لقطاع التعليم.
- العمل على إقرار موازنات ومخصصات مالية لصندوق الطالب الفقير، لضمان التحاق الطلبة الفقراء بالتعليم العالي.
- العمل على فضح ممارسات بلدية الاحتلال في فرض مناهجها على الطلبة الفلسطينيين في القدس المحتلة.
- التنسيق بشكل أكبر بين المؤسسات العاملة في قطاع التعليم ووزارة التربية والتعليم.
- الضغط على وكالة الغوث الدولية لتطوير البنية التحتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.
- تأهيل المدارس والمرافق العامة لتصبح ملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- تطوير رؤية فلسطينية للتعليم والحق في التعليم من حيث المحتوى، والمقاربات التربوية، واستراتيجيات التعليم المعتمدة على استراتيجية وطنية فلسطينية.
- وقف التدخلات الأجنبية وتحديداً الأمريكية في صياغة وصناعة المناهج الفلسطينية ومحتواها.